مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحَكَّمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

العدد الخامس والثلاثون

لسنة 1443 هجرية الموافق: 2021 ميلادية

علاقة القراءات القرآنية بالعلوم العربية

د. الصادق أحمد عبد الكريم الخازمي
كلية العلوم الشرعية
جامعة بني وليد - ليبيا

المقدّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد،

فلمَّا كان القرآن الكريم هو القاسَم المشترك بين اللغة وقراءاته المتعدِّدة صار الحديث عن علاقة كلٍّ من القراءات القرآنيَّة وعلوم اللغة أمرا ليس بمستغرَبٍ، بل هو أمرٌ من المُسَلَّمات؛ ذلك أنَّ نزول القرآن لم يكن إلاَّ بلغة العرب، وممّا جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: 192-195]، وما القراءات القرآنيَّة في حقيقة أمرها إلاَّ اختلاف كيفيَّات النطق بالكلمات القرآنيَّة، بل هي والقرآن حقيقتان بمعنىً واحدٍ كما ذهب إلى ذلك الدكتور محمد محيسن ومن حذا حذوه من أهل العلم[1].

(1) ينظر: في رحاب القرآن الكريم، د. محمد سالم محيسن: 1 / 209، القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن: 1 / 16 – 18.

والمتأمِّل في القراءات القرآنيَّة يُدرك ذلك الارتباط ويلمسُه من خلال تصفُّحه كتب الاحتجاج للقراءات وتوجيهها، ومن خلال تتبُّع سِيَر أعلام تلك القراءات كما سيتَّضح في ثنايا هذا البحث.

وقد كلِّفت بتسليط الضوء حول هذه العلاقة في ندوةٍ أقامها (مكتب الوعظ والإرشاد) بمدينة بني وليد، فكان نواةً لهذا البحث الموسوم بـ(علاقة القراءات القرآنيّة بعلوم العربيَّة)، وهو في ثلاثة مباحث، تناول الأوَّل منها الإرهاصات المُنبئة عن تلك العلاقة وأبرز ملامحها، وتناول الثاني ثمارَ تلكم العلاقة وآثارها، أمَّا الثالث فقد استعرض جملةً من النماذج المُبرهنة على عُمْق العلاقة وتجذُّرها، ثمَّ ذُيِّلتْ هذه المباحث بخاتمةٍ سطَّرت أبرز ما توصل إليه هذا البحث من نتائج.

وإليك فيما يلي عرْض تلكم المباحث وتلك الخاتمة:

==========

المبحث الأول- الإرهاصات والملامح

تجلَّتْ – فيما يبدو لي- أوَّلُ الإرهاصات الدَّالة على العلاقة القائمة بين القراءات القرآنيَّة وعلوم العربيَّة مع تلك المناجاة التي ناجى فيها صفوةُ الخلق -صلوات الله وسلامه عليه – ربَّه بأن يهوِّن على أمته حينما أتاه جبريل يُقْرِئُهُ السلامَ عنه جلَّ في عُلاهُ، ويُخبِرُه بإقراء أمته القرآنَ على حرفٍ واحدٍ، فأُذِنَ له بإقرائها القرآنَ على سبعة أحرفٍ.

فقد جاء فيما صحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه عنه أبيُّ بن كعب – رضي الله عنه – حيث قال: «إن النبي – صلى الله عليه وسلَّم – كان عند (أضاة بنى غفار)، فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتُك القرآن على حرف، فقال: أسألُ الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله تعالى يأمرك أن تَقرأ أمتُك القرآن على حرفين, فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرُك أن تَقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته،

وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثمَّ جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك علىٰ سبعة أحرف، فأيُّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا»[1].

فقد لاحَتْ بذلك الإذنِ العلاقةُ القائمةُ بين هذين العِلْمَيْنِ في الأفُق، كما لاحت فيما رواه عنه أبيُّ بنُ كعب – رضي الله عنه – كذلك، إذ لقي رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم جبرائيل فقال: «يا جبرائيل إني بعثت إلىٰ أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قَطُّ. قال يا محمد: إن القرآن أنزل علىٰ سبعة أحرف»[2].

ثمَّ ظهر ثاني هذه الإرهاصات مع ما جاء في بعض تأويلات الأحاديث الواردة بشأن الأحرف السبعة من أنَّ المُراد بالأحرف السبعة أنْ يُقرأ القرآنُ علىٰ سبعة أوجُهٍ من أوجُه التغايُرِ السبعة التي يقع فيها الاختلاف فيما بين الأسماء من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وبين تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، وبين وُجوه الإعراب المتعدِّدة، وبين النَّقص والزيادة، وبين التقديم والتأخير، وبين اللفظ ومرادفه، وبين اختلاف اللغات، بالفتح والإمالة، والإظهار والإدغام، والهمز والتسهيل، ونحو ذلك. وما هذا إلاَّ تِبيانٌ لتلك العلاقة، ودليلٌ عليها، وإظهارٌ لجذورها المتأصِّلة بين ذينك العلميْن.

ثُمَّ تكشَّفتْ هذه الإرهاصات، وازدادتْ وُضوحاً، بل تجسَّدت لتُصبح واقعاً ملموساً مع اشتراط موافقة تلك القراءاتِ القرآنيةِ قواعدَ اللغةِ العربيَّةِ، لكي يُقضىٰ لها بالقبول، ولِيُجْعَلَ ذلك الشرطُ ركناً من أركان صحَّتها، فقد حُكِمَ علىٰ كلِّ قراءة لم تُوافِق ما سُنَّ من قواعد العربية بالشذوذ، ولو صحَّ سندُها ووافقت رَسْمَ المصاحف العثمانيَّة، وفي ذلك يقول ابن الجزري[3]:

(1) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ وَبَيَانِ مَعْنَاهُ، تحت رقم: (1943): 2 / 203.

(2) أخرجه الترمذي في سننه : في كتاب القراءات، تحت رقم: (2944)، تحقيق صدقي محمد جميل العطار، خرّج أحاديثه وعلق عليه عبد القادر عرفان العشا حسونة: 4 / 434.

(3) ينظر: متن طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصحَّحه: وليد بن رجب بن عبد الرشيد،=

فكلُّ ما وافق وجهَ النَحْــوِ وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً هــو القرآنُ فهــذه الثلاثــــــةُ الأركانُ
وحيثُما يَخْــتلُّ ركنٌ أثبتِ شذوذَهُ لَوْ أَنَّهُ في السَّبْعةِ

وجاء في تبيانه معنىٰ موافقة القراءة للعربية «أن توافق وجهاً من وُجوه النحو، سواءٌ كان أفصحَ أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثلُه، إذا كانتِ القراءةُ مِمَّا شاع وذاعَ، وتلقَّاهُ الأئمَّةُ بالإِسْنَادِ الصَّحيحِ، إذْ هو الأَصْلُ الْأَعْظَمُ، وَالرُّكْنُ الْأَقْوَمُ»[2].

والمتأمِّلُ في هذا الشَّرط يُدْرِكُ مدىٰ العلاقة القائمة بين هذين العِلْمين، ومدىٰ الارتباط الوثيق بينهما، فالقرآنُ الكريمُ مُنَزَّلٌ بالعربيَّة، وقراءاتُه المتعدِّدةُ مظهرٌ من مظاهر فصاحته، ودليلٌ صادقٌ علىٰ رُقِيِّ بلاغته؛ ذلك أنَّ كلَّ قراءة بمنزلة آيةٍ مستقلةٍ بذاتها، بل إنَّ القراءاتِ المتعدِّدةَ للآية الواحدة تحمل في طيَّاتها معانيَ متنوعةً، لا تضادَّ فيها، ولا تناقُضَ، وهذا بلا رَيْبٍ يستدعي كون موافقة القراءة للعربيَّة ركناً ركيناً لا يُتساهل فيه، ومعياراً للقبول والرفض. وفي ذلك يقول الرافعي: «وإذا تَمَّ هذا النظم للقرآن مع بقاء الإعجاز الذي تحدَّىٰ به، ومع اليأس من معارضته علىٰ ما يكون في نظمه من تقلُّب الصُّور اللَّفظيَّة في بعض الأحرف والكلمات بحسَب ما يلائم تلك الأحوالَ في مناطق العرب، فقد تَمَّ له التَّمامُ كلُّه، وصار إعجازه للفطرة اللغوية في نفسها حيث كانت، وحيث ظهرت، ومهما يكن من أمرها»[1].

وتظهرُ ملامح هذا الارتباط في شُموليَّة القراءاتِ القرآنيَّةِ لعُلوم العربيّة ابتداءً من عنايتها بالصَّوت المُخْتَلَفِ في نطقه بين التَّحقيق والتَّخفيف، بل بين صُوَرِ التَّخفيف بأجمعها، أو بين إيفائه نطقَ حركته واختلاسِها، أو بين إظهارِه وإدغامِه،

= ص: 18.

(2) النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع: 1 / 10.

(1) إعجاز القرآن: مصطفىٰ صادق الرافعي، ص: 65 .

أو ما إلى ذلك من الظواهر الصوتيَّة المتعدَّدة التي وَعَتْهَا القراءاتُ القرآنيَّة، وجسَّدتها في هذا الكتاب المُعجز.

وتتجلَّى أبرَزُ معالمِ تلك الشُّموليَّة في معالجة هذه القراءات جلَّ القضايا الصرفيَّة، إن لم تكن كلّها، فلا يكاد يخلو بابٌ من أبواب الصَّرف من وُرُودٍ في تلك القراءات، مع ذكرٍ لأحواله المتعدِّدة، وسردٍ لمسائله المتشعِّبة.

وممَّا وعتْه القراءات القرآنيَّة قضايا التركيبِ النحويّ، وبيانُ أثره في سياق المعنى الإجماليّ للقراءة الواحدة، فما من بابٍ من أبواب النحو إلاَّ وللقراءات فيه القِدْحُ المعلَّى.

ولم يقف الأمرُ عند استيعابها هذه العلوم الثلاثة فحسْب، بل إنَّه تجاوزَهُ إلى احتواءِ عِلْمَيِ الدلالة والبلاغة، لتَتَتَبَّعَ مراميَهما، وتُعَدِّدَ أغراضَهما على نسقٍ رفيع المستوى.

ويُعَدُّ الرسم العثمانيّ مَلْمَحاً من ملامح هذه العلاقة، فالمتأمِّلُ فيه يقفُ على دوره في تجسيد تلك العلاقة القائمة بين القراءات والعربيَّة، ذلك أنَّ الرسم – بمعناه العام – يمثِّل أداةَ اللغة العربيَّة في تدوين رصيدها المعرفيّ على اختلاف ألوانه وأشكاله، وقد رسَّخ هذا الرسم تلك القراءات، ومكَّن لها أسبابَ البقاء في خطٍّ متوازٍ يُجاري السببَ الرئيسَ في التَّمكين، ألا وهو صِحَّةُ سند تلك القراءات وتواتُرُها، وقد مرَّ بنا – في مستهلِّ هذا البحث – أنَّ صحَّةَ السند وموافقةَ رسم أحد المصاحف العثمانيَّة شرطان من شروط قبول تلك القراءات، وركنان من أركان صحَّتها.

ولك أن تتتبع معي أواصر هذه العلاقة المترامية الأطراف في رسم الهمزة المتوسِّطة في الفعل (يَسْأَلُ) وما تفرَّع منه بعد جزمه في نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:82]، فقد أُدرجت الهمزةُ المتوسِّطةُ على جرَّة السين من هذا الفعل، وعلى جرَّة ما تقدَّمها ممَّا وقع الهمز فيه إثر ساكنٍ، سواء من الأفعال كما هو حال رسْمِها في (يجْأرون)، أو الأسماء كما هو

حال (الأفئدة)، وهو ما لا يتماشى مع ما سُنَّ في قواعد الإملاء القياسيّ، لكنَّه رسْمٌ ضُمِنَ به إقرارُ حقيقتيْن لغويَّتيْنِ أولاهما: التحقيق، وأُخْراهما: التخفيف، وذلك بأن ينطق بالهمز محقَّقاً، مع استيفائه الجهرَ والشدَّة، وأنْ يُخَفَّفَ نطقُهُ بأنْ تُنقلَ حركته إلى الساكن الصحيح قبله، وذا لا يتأتَّى إلاَّ مع إدراج تلك الهمز على جرَّة ما تقدَّمها.

وقد يكون لمخالفة هذا الرسم ما سُنَّ من قواعد الإملاء القياسيّ أثرٌ في التنويه على احتمال الكلمة دلالاتٍ متعدِّدةً، وصِيَغاً متنوِّعةً على نحو ما جاء في إدراج همزة (القرآن) على السطر، فمع احتمال رسم هذه الكلمة ظاهرة النقل التي يُسْتَقَى منها معنى القراءة أيضاً، فإنَّ رسمها قد احتمل دلالة الضمّ والجمع على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز المجمع عليه من قِبَل اللغويّين. جاء في (لسان العرب) أنَّ «الأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيءٍ جمعته فقد قرأته، وُسمِّيَ القرآنَ لأنَّه جمع القصص، والأمر والنهى، والوعد والوعيد، والآيات والسور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالغفران والكفران»[1]، وجاء في (شرح الفاسي على الشاطبيَّة) أنَّ» الحجة لمن قرأ بترك النقل في (قرآنٍ) و(القرآن) الإتيان بالأصل؛ لأنَّه في الأصل مصدر قرأ قراءةً، فسمِّيَ به المقروء، والحجةَّ لمن قرأ بالنقل طلب التخفيف مع حصُول المعنى، ووزنُه بعد النقل (فُعَانٌ)، وأصله (فُعْلَانُ)، ويحتمل أن يكون على هذه القراءة من (قرنتُ)، فيكون على (فُعَالٍ)»[2]، ونقل عن ابن كثير في الاحتجاج لعدم الهمز قوله: إنَّ «القُرَان إنَّما هو اسمٌ مثل التَّوراة والإنجيل»[3].

المبحث الثاني: الآثار والثِّمار

ما ارتبط شيءٌ بآخر إلاَّ كانت له آثار وثمارٌ يجنيها المشتغل بذيْنك الشيئين،

(1) انظر: لسان العرب المحيط لابن منظور، قدم له الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، مادة: (قَ رَ أَ): 3 / 42.

(2) شرح الفاسي على الشاطبيَّة، الفاسي: 2 / 584.

(3) جمال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، تحقيق: د.علي حسين البواب: 1 / 25.

والمهتمُّ بهما، ولك أن تتلمَّس معي تلك الآثارَ، وتتذوَّق معي تلك الثمارَ.

فمن آثار تلك العلاقة ما ذاع في الوسط العلميّ من تصدِّي علماء اللغة للقراءات القرآنيَّة وانشغالهم بها، حتَّى إنَّك تجدهم بين مؤصِّلٍ لها كأبي عمرو الدَّاني وابنِ الجزري، ومتصدِّرٍ للإقراء بها كأبي عمرو بنِ العلاء والكسائي، ومحتجٍّ لفصاحتها كابنِ خالويهِ ومكي بنِ أبي طالب القيسي، وذائدٍ عنها كالفخر الرازي وأبي حيَّانَ، ومتتبّعٍ لتاريخها ومبيّنٍ لمكانتها كالدكتور عبد الحليم قابة والدكتور شعبان إسماعيل، ولا يزال هذا دَأْبَ اللغويّين إلى يومنا هذا، وإلى أن يَرِثَ الله الأرض ومن عليها.

ولك أنْ تقف على صِدْق ذلك بما تنوقل في حق أصحاب القراءات من أنَّ جُلَّهم من أهل العربيَّة، بل إنَّ منهم مَنْ هو مشهودٌ له بالبراعة فيها، فقد جاء في ترجمة الكسائيّ على لسان الإمام الشافعيّ: «من أراد أن يتبحَّر في النَّحو فهو عِيَالٌ على الكسائي»[1]، وقال في حقه ابنُ الأنباري: «اجتمعت في الكسائي أمورٌ: كان أَعْلَمَ الناس بالنحو، وأوْحَدَهُمْ في الغريب، وكان أَوْحَدَ الناس في القرآن، فكانوا يَكْثُرُونَ عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم، فيجمعهم ويجلس على كرسيٍّ، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادي»[2]، وجاء في ترجمة أبي عمروٍ أنَّه «كانَ أَعْلَمَ النَّاس بالقرآن والعربيَّة مع الصِّدق والثِّقة والزُّهد»[3].

ولا غروَ، فقد جاء فيما نُقل عن أبي عمرو أنَّه قال: «لو قرأتُ على قياس العربيَّة لقرأتُ (كِبْرَه) برفع الكاف؛ لأنَّه أراد عُظْمَهُ[4]، ولكنِّي قرأتُ على الأثر»[5]،

(1) غاية النهاية في طبقات القراء: 1 / 538.
(2) المصدر نفسه: 1 / 538.
(3) غاية النهاية في طبقات القراء: 1 / 290.
(4) عُظْمُ الشيء وزان (قُفْلٍ) مُعْظَمُهُ وأَكْثَرُهُ. قال اللحياني: عُظْمُ الأمرِ وعَظْمُه مُعْظَمُه، وجاء في عُظْمِ النَّاسِ وعَظْمِهم، أي: في مُعْظَمِهم. ينظر: اللسان: مادة (ع ظ م) : 12 / 409.
(5) جامع البيان في القراءات السبع، الداني: 1 / 150.

وقال مخاطباً الأصمعيَّ: «لو تهيَّأ لي أن أفْرِغَ ما في صدري في صدرك لفعلتُ، لقد حفظتُ في علم القرآن أشياءَ لو كُتِبَتْ ما قدَر الأعمشُ على حملها، ولولا أن ليس لي أنْ أقرأ إلا بما قُرِئَ لقرأت كذا وكذا: كذا وكذا..»[1].

ومن آثار هذه العلاقة أنَّ نحاة الكوفة جعلوا هذه القراءات مصدراً من مصادر الاستشهاد اللغويِّ، بل إنَّهم آثروها - بما في ذلك الشاذُّ منها - على ما نظمه العرب من فصيح شعرهم ونثرهم؛ وذلك لإدراكهم ما تميَّزت به تلك القراءاتُ من ضبطٍ في النقل، ودقَّةٍ في الرواية، فَهُمْ على يقينٍ من أنَّ «أئمَّة القراءة لا تَعْمَلُ في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربيَّة، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل»[2]، فضلاً عن إدراكهم شدَّةَ تعلُّق هذه القراءات بالمصدر الأول الذي لا مجال لتقديم مصدرٍ آخر عليه، ألا وهو القرآن الكريم، إذا ما أخذنا برأي الإمام الزركشيِّ الذي يرى أنَّ «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحيُ المنزل على سيِّدنا محمد - صلى الله عليه وسلَّم - للبيان والإعجاز. والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيَّتها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرِهما، ولابد فيها من التَّلقِّي والمُشافهة؛ لأن القراءاتِ أشياءُ لا تُحكم إلا بالسماع والمشافهة»[3].

وارتضاءُ نحاة الكوفة الاستشهادَ بالقراءات القرآنيَّة، وإيثارُهم إيَّاها على القياس يدلُّ - بداهةً - على اتِّخاذهم إيَّاها مصدراً من مصادر التقعيد اللغويِّ، وتصييرها منبعاً ثريًّا تستقِي منه اللغةُ أحكامَها، وتَبْنِي منه أساساتِها المتماسكةَ في البُنْيان، وهذا ما أبعدَهم عن الحرج الذي وقع فيه بعض نحاة البصرة الذين آثروا القياس عليها، فقدَّموا بسببه الاستشهاد بالشعر على الاستشهاد بها في استنباط القواعد النحويَّة، بل قد عرَّضهم للطعن فيما خالف أقيستهم من تلك القراءات، وهو ما لم يُحمد لهم، ولم يُرتضَ منهم، وهو ما دعا الفخرَ الرازيَ

(1) غاية النهاية في طبقات القراء: 1 / 290.

(2) جامع البيان في القراءات السبع، الداني: 2 / 860.

(3) البرهان فى علوم القرآن , تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: 1/ 318 .

إلى التعجّب منه، فقال: «إذا جوَّزنا إثبات اللغة بشعرٍ مجهولٍ منقولٍ عن قائلٍ مجهولٍ، فلأن يجوزَ إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى ... وكثيرا ما نرى النحويين يتحيَّرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به - وأنا شديد التعجب منهم - فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيتِ المجهولِ على وَفْقِهِ دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا وُرُودَ القرآنِ به دليلاً على صحته كان أولى»[1].

ولا ريب في أنَّ هذه الخلافاتِ الدائرة بين أولئك النُّحاة – مع ما فيها من المآخذ – لها أثرٌ كبيرٌ في إثراء الدَّرس اللغويّ بمختلِف أشكاله، بل هي سببٌ من أسباب تطوُّره، وما وجدناه من محاولاتٍ جادَّة من قِبَل أهل العربية لتخريج القراءات الشاذَّة، والدفاع عنها يقف دليلاً على ذلك، ويؤكِّدُ العلاقةَ القائمة بين ذيْنك العِلْمَيْنِ، فقد اشتغلَ أكابر النّحاة بالاحتجاج لهذه القراءات، فوجَّهوها، وأعربوها، وبيَّنوا عِلَلَها على نحو ما صنعه ابن جنّي في كتابه: (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، وما صنعه العكبريُّ في كتابه: (إعراب القراءات الشواذ)، ناهيك عن كتب التفسير التي عُنيت بتأصيل تلك القراءات الشواذ وبيان عللها وتوجيهها حتَّى صارت مصادر لها، يُرجع إليها، ويحتكم إلى ما جاء فيها، وذلك من نحو تفسير ابن عطيَّة الموسوم بـ(المحرَّر الوجيز)، وتفسير أبي حيَّان الموسوم بـ(البحر المحيط).

وممَّا يعدُّ ثمرةً من ثمار هذه الارتباط الوثيق بين هذين العِلْمين ما نشهده في عصرنا من كثرة البحوث والمقالات والرسائل العلميَّة التي تُعقد حول مدارسة هذه القراءات لبيان ما انطوت عليه من المسائل اللغوية في مجال الأصواتِ، والصَّرف، والنَّحو، والبلاغة، والدِّلالة. وفي ذلك يقول الدكتور عفيف دمشقيَّة: «مما لا ريب فيه أنَّ القراءاتِ القرآنيَّةَ – الرسميَّ منها والشاذَّ – قد أغنت الدرس النحويَّ غِنىً يكاد يفوقُ حدَّ التصوُّر ... ولا ريب كذلك في أنَّ تلك القراءات قد حفَّزت اللغويّين والنُّحاةَ إلى التنقيب في تراثهم الأدبيّ، وعلى الأخصِّ منه

(1) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: 3 / 193.

الشعر، فلا يُعرف في تاريخ العلوم اللسانيَّة قاطبةً شواهدُ بلغت عدَّتَها، أو تقاربُها، أو تكون منها بنسبةٍ متكافئةٍ، فإنَّ مبلغ ما أَحْصَوْهُ من شواهد القرآن فيما ذكروا ثلاثُمائة ألفِ بيتٍ»[1].

وقد أسفر اهتمامُ هؤلاء الدارسين عن تَصْيِيرِ تلك القراءاتِ ديواناً جمع خصائصَ اللغة العربيَّة، وأبْرَزَ سماتِها، وفي ذلك يقول الدكتور عبد الصبور شاهين رحمه الله تعالىٰ: «إنَّ من الممكن القولَ بأنَّ القراءاتِ الشاذَّةَ هي أغنىٰ مأثوراتِ التُّراث بالمادَّة اللغويَّة التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة، والتي يَلْمَحُ فيها المرءُ صُورةَ تاريخ هذه اللغة الخالدة»[2]، وقال الدكتور سالم عبد العال مكرم: إنَّ «القراءات منبعٌ غزيرٌ يُثري اللغة، ويمدُّها بالنمو والحياة لتصمد أمام التَّيارات الفكريَّة علىٰ اختلاف العصور والأزمنة»[3].

المبحث الثالث: نماذج العلاقة

لعلَّ استعراضَ نماذجَ من القراءاتِ القرآنيَّةِ يؤكِّدُ التصاقها بعلوم اللغة وامتزاجها بها، ففي قوله تعالىٰ: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة:271] اجتمعت جملة من القراءاتِ المتنوعةِ، وبيانُها اختلافُ القراء في النطق بالعين من لفظ (نعمّا) بين إيفائهم كَسْرَتَهَا واختلاسِها، فضلاً عن تسكين بعضهم إيَّاها، وفتْحِ بعضهم النونَ منها[4].

كما اختلفوا في تحقيق الهمز الساكن في لفظ (تؤتوها) وإبداله من جنس حركة ما تقدَّمه[5].

واختلفوا في رفع الفعل المضارع وجزمه، مع اختلافهم في الابتداء بأوله بياء

(1) أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ص: 193 .
(2) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 7، 8.
(3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص: 347.
(4) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2 / 235.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 390، 391.

الغيبة، وتائها، ونون الجميع عند قوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1].

وَوَرَدَ عنهم اختلافهم في ترقيق الراء وتفخيمها حال الوصل من لفظ (خيرٌ)[2]، فضلاً عن اختلافهم في مقادير المدود في كلٍّ من: (الفقراء)[3] و(سيئاتكم)[4].

والناظر فيما وُجِّهَتْ به هذه القراءاتُ المتواترةُ يقفُ على اجتماع تلك العلوم الخمسة في هذا الموضع، فاختلاس الحركة وإيفاؤُها، وإطالةُ صوت حرف المد وقصرُه، وترقيقُ الراء وتفخيمها مردُّهنَّ إلى علم الأصوات، وتحقيقُ الهمز وإبداله مردُّه إلى الصرف، واختلافُهم بين الرفع والجزم مردُّه إلى النحو، وابتداؤُهم الفعل المضارع بالياء وبالنون مردُّه إلى علمي الدلالة والبلاغة.

ولمزيدٍ من الإيضاح نستعرض ما جاء في توجيه هذه الاختلافات المتنوّعة، وذلك أنَّه قد وُجِّه اختلافهم في لفظ (نعما) بأنَّ الحجة لمن كسر النون والعين أنَّ الأصل فيه (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، لكنَّ حرف الحلق إذا كان عين الفعل وهو مكسورٌ تبع ما قبله، فكُسِرَ لكسره، يقولون: شَهِد وشِهِد، ولَعِب ولِعِب، فقالوا في نَعِمَ: نِعِمَ، وهي لغة هذيل»[5].

أمَّا حجة من فتح النون وكسر العين فهي «أنه أتى بالكلمة على أصلها، والأصل: (نَعِمَ) كما قالوا: شَهِد ولَعِب، فتركوا الأول على فتحه»[6].

وأمَّا حجة الاختلاس فتأتي تبعاً لبيان حجة تسكين العين، وذلك أنَّه قد ورد

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2 / 236.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 93.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 316.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 338.
(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان: 1 / 316.
(6) الكشف: 316/1، وانظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ص: 102.

في هذا الفعل لغة تسكين العين بعد فتح النون وبعد كسْرها، ولغة التسكين بعد الكسر هي أفصح اللغات الأربع حال تجرُّد هذا الفعل من (ما)، فلمَّا اتصلت به (مَا) اجتمع مثلان فسكِّن أولهما، وأُدغِم في الثاني، ولم يُبَالَ باجتماع سكون العين مع سكون الميم المدغمة في مثيلتها؛ لورود ذلك على لسان رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – فيما روي! عنه: «نِعْمَّا بالمال الصَّالح للرَّجل الصَّالح»[1]، ومن استثقل اجتماع الساكنين أتى بكسر العين تخلُّصاً من التقاء الساكنين، واختلس تلك الكسرة تنبيهاً إلى عُروضها[2].

وقد وُجِّه الاختلاس بأنَّ القراءة جاءت على الإتباع، ثمَّ اختلست حركة العين استثقالاً لتوالي الكسرتين وطلباً للخفَّة[3].

والمتتبّع لما جاء في الاحتجاج لمن حقَّق الهمز الساكن في لفظ (تؤتوها) يجد أنَّه قد احتجَّ لهم بالجَرْي على الأصل في ذلك، والأصل في الهمز التحقيق. قال مكي بن أبي طالب: «حجةً من حقَّقها في فاء الفعل وعينه ولامه أنَّه أتي بها على الأصل، فأظهرها محقَّقةً، كما يفعل بسائر الحروف، وخفَّ ذلك عليه وسهُل لانفرادها؛ إذ ليس قبلها همزةٌ، وزاده قوَّةً أنَّ كثيراً من العرب والقرَّاء يحقِّقونها مع تكرارها على أصلها، فكان تحقيقها -وهي مفردةٌ- آكدَ وأخَفَّ وأقوى، وأيضاً فإنَّه هَمَزَ ذلك ليُبَيِّنَ أنَّ الأصل الهمزة؛ إذ لو خفَّفَ لجاز لظانٍّ أن يظنَّ أنَّه لا أصل للكلمة في الهمز، فكان في الهمز بيان الأصل، ألا ترى أنَّ من ترك همز (مؤصدة) وهمز (ورئياً) يجوز أن يكون ممَّا لا أصل له في الهمز، ففي همزه بيانٌ أنَّ أصله الهمز»[4].

---

(1) أورده أحمد في مسنده، باب بقية حديث عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: (17835): 4 / 202.

(2) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للشيخ إبراهيم المارغني، ص: 145.

(3) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق: سعيد أفغاني، ص: 147.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب: 1 / 80، 81.

أمَّا حجة من أبدل الهمز وصلاً ووقفاً فهي طلب التخفيف، وأنَّه لغة أهل الحجاز[1]، ومن أبدله وقفاً فحجَّته «أنَّ الواقف في غالب الأمر لا يقفُ إلاَّ بعد فتور صوته وانقطاع نفسه، فإذا رام -والحالة هذه- أنْ يأتي بالهمز على وجهه مع قوَّته وبُعد مخرجه شقَّ عليه ذلك، وربَّما تعذَّر فرجع إذ ذاك إلى لغة التخفيف، هذا مع نقله له عن أئمَّته»[2].

وأمَّا الحجة لمن خصَّ الهمزة بالإبدال حال وقوعها ساكنةً مقابلة فاء الكلمة فهي أنَّه لمَّا كان من أصله تخفيفه إيَّاها حال الابتداء بها بنقل حركتها إلى ما قبلها أجرى هذه الهمزة الساكنة مجرى الهمزة المتحركة[3]، كما احتجَّ لمن أبدل - والحالة هذه - أنَّ الهمزة لمَّا بعُدتْ عن أول الكلام بسبب دخول الأحرف الزائدة عليها ثقُلتْ، فناسبها التخفيف فخفَّفها[4].

وإذا تجاوزنا توجيه هذه القراءة إلى توجيه قراءة الرفع والجزم في (نكفِّر) فإنَّنا نجد أنَّه قد احتجَّ لمن رفع بأنه أراد استئناف الكلام وقطعه ممَّا قبله، فهو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: ونحن نكفِّرُ عنكم سيِّئاتكم. قال أبو عليٍّ: «من قرأ: {وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ} فرفع، كان رفعه على وجهين: أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ محذوفٍ، تقديره: ونحن نكفِّرُ عنكم سيِّئاتكم. والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه ممَّا قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك، ولكن لعطف جملةٍ على جملةٍ»[5].

وأمَّا حجة من جزَم فهي العطف على موضع الفاء في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ﴾؛ لأنَّه جواب للشرط قبله[6].

(1) المصدر نفسه: 1 / 81.
(2) شرح الفاسي على الشاطبية: 1 / 295، 296.
(3) المصدر نفسه: 1 / 204.
(4) ينظر: الكشف: 1 / 81 .
(5) الحجة للقراء السبعة : 1 / 481 . وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط: 1 / 561، إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري، ص : 122.
(6) ينظر : الكشف: 1/ 317، الحجة للفارسي: 481/1، إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي، ص:=

وقد أجاز أهل اللغة كلا الوجهيْن، واستشهدوا لهما بما جاء مناظراً لهذا الموضع. قال ابن يعيش: «اعلم أنك إذا عطفت فعلاً على الجواب المجزوم فلك فيه الوجهان: الجزم بالعطف على المجزوم، على إشراك الثاني مع الأول في الجواب، والرفع على القطع والاستئناف، وذلك قولك: إن تأتني آتك فأحدّثك، كأنه وعده: إن أتاه فإنه يأتيه فيحدّثه عقيبه، ويجوز الرفع بالقطع واستئناف ما بعده كما قال:

يريد أن يعربه فيعجمه

أي: فهو يعجمه على كلّ حالٍ، ومثله قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 283]. قرئ (فيغفر) جزماً ورفعاً على ما تقدَّم، ولا فرق في ذلك بين الفاء والواو وثمَّ من حروف العطف، حكم الجميع واحدٌ»[1]، وقال ابن هشام: «وإذا انقضت الجملتان ثمَّ جئت بمضارعٍ مقرونٍ بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف، ورفعه على الاستئناف، ونصبه بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً، وهو قليلٌ، قرأ عاصم وابن عامر: {فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ} بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عبَّاسٍ بالنصب، وقرئ بهنَّ أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف:186]»[2].

ولك أن تتلمَّس الجانب الدلاليَّ في كلتا القراءتيْن، وذلك أن القراءة بالجزم يَتِمُّ معها وصل الكلام بعضه ببعضٍ، وارتباط السبب بالمسبّب؛ فكأنَّما التكفير مقصورٌ على الصدقة المخفاة دون المبداة. أمَّا قراءة الرفع فيُسْتَشَفُّ منها ترتُّب التكفير على الصدقة الْمُخْفَاةِ وَالْمُبْدَاةِ على حدٍّ سواء. قال أبو حيَّان: «ونقول: إنَّ الرفع أبلغُ وأعمُّ؛ لأنَّ الجزم يكون على أنه معطوفٌ على جواب الشرط الثاني، والرفع يدلُّ على أنَّ التكفير مترتِّبٌ من جهة المعنى على بذل الصدقات أُبْدِيَتْ أو أُخْفِيَتْ، لأنَّا نعلم أنَّ هذا التكفير متعلِّقٌ بما قبله، ولا يختصُّ التكفير بالإخفاء

= 376، إملاء ما منَّ به الرحمن، ص: 122.

(1) شرح المفصل: 7 / 55.

(2) أوضح المسالك: 2 / 95.

فقط، والجزم يخصِّصُه به، ولا يمكن أن يقال: إنَّ الذي يُبْدِي الصدقاتِ لا يكفِّرُ من سيِّئاته، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء»[1].

وتلمَّس آخرون دلالةً لغويَّة أخرىٰ قَضَوْا من خلالها بأنَّ قراءة الجزم أبْيَنُ؛ وذلك لما تضمَّنته من خُلوص معنىٰ الجزاء، والإعلام بأنَّ تكفير السيئات إنما هو ثوابٌ للمتصدق علىٰ صدقته وجزاءٌ له، وهذا بخلاف قراءة رفع الفعل التي احتملتْ إرادة الثواب والجزاء، واحتملتْ غير معنىٰ المجازاة[2].

وأورد السمين الحلبي الاحتجاج لكلٍّ من الياء والنون في (نكفِّرْ)، فقال: «مَنْ قرأ بالياء ففيه ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه أَضْمَرَ في الفعل ضميرَ اللَّهِ تعالىٰ، لأنه هو المُكَفِّرُ حقيقةً، وتَعْضُده قراءةُ النونِ فإنها متعيِّنةٌ له. والثاني: أنه يعودُ علىٰ الصرفِ المدلولِ عليه بقوةِ الكلامِ، أي: ويكفِّرْ صَرْف الصدقاتِ. والثالث: أنه يعودَ علىٰ الإخفاءِ المفهومِ من قولِهِ: {**وَإِنْ تُخْفُوهَا**} ونُسِبَ التكفيرُ للصرفِ والإخفاءِ مجازاً؛ لأنهما سببٌ للتكفير، وكما يجوزُ إسنادُ الفعلِ إلىٰ فاعِلِهِ يجوزُ إسنادُهُ إلىٰ سببه.

ومَنْ قرأَ بالتاءِ ففي الفعلِ ضميرُ الصدقاتِ، ونُسِبَ التكفيرُ إليها مجازاً. ومَنْ بناه للمفعولِ فالفاعلُ هو اللَّهِ تعالىٰ أو ما تقدَّم. ومَنْ قرأ بالنون فهي نونُ المتكلمِ المعظِّم نفسَهُ[3].

وقد أورد علماء الاحتجاج لترقيق ورشٍ راء (خيرٌ) المضمومة إثر ياءٍ ساكنة وما جاء علىٰ شاكلتها، وما وقعت فيه إثر كسرةٍ متَّصلةٍ في الكلمة نفسها بمناسبة الترقيق لهما. قال السخاوي: «والعلة في ترقيق الراء المذكورة بعد الياء والكسرة طلبُ تناسُب اللفظ وجرْيِه علىٰ سَنَنٍ واحدٍ، واجتنابُ الكلفة بالتفخيم بعدهما؛ وذلك أنَّ اللسان يستفِلُ بهما، ويستعلي بالراء مفخَّمةً بعدهما، وذلك بمنزلة

(1) البحر المحيط: 2 / 693.

(2) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 148.

(3) الدر المصون: 2 / 611.

الصعود من سُفْلٍ إلى عُلُوٍّ ... والعلَّة في اشتراط كون الكسرة في حرفٍ من نفس الكلمة قوَّتها بلزومها»[1].

وأوردوا في احتجاجهم لإطالة صوت ما وقع من أحرف المد قبل الكلمة نفسها أنَّه يُخشىٰ علىٰ أصوات المدِّ من ازدياد خفائها إذا ما جاورت الهمز المتَّصف بالجهر والشدَّة، وذلك بسبب ضعفها النَّاجم عن تقدير مخرجها، فليس لها مخرج محقَّقٌ تتقوَّىٰ به، فزادوا في صوتها تقويَةً لها، وتمكيناً لها حال مجاورتها الهمز. قال مكيُّ بن أبي طالب: «هذه الحروف حروفٌ خفيَّةٌ، والهمزة حرفٌ جَلْدٌ، بعيد المخرج، صعبٌ في اللفظ، فلمَّا لاصقت حرفاً خفيًّا خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمز له خفاءً فبيِّن بالمدِّ ليظهر، وكان بيانه بالمدِّ أولىٰ؛ لأنَّهُ يخرج من مخرجه بمدٍّ، فبُيِّن بما هو منه»[2].

ولك أن تحتجَّ بأنَّ تلك الزيادة قد استجلبتْ للاستعانة علىٰ نطق الهمز بسبب بُعْدِ مخرجه، واتِّصافه بالجهر والشدَّة. جاء في (النجوم الطوالع): «وجه إشباع حروف المدِّ في المتَّصل والمنفصل هو أنَّ الهمزة لمَّا كانت بعيدة المخرج، ثقيلةً في النُّطق لكونها حرفاً شديداً جهرويًّا زِيدَ في المدِّ ليتمكَّن من النُّطق بالهمزة علىٰ حقِّها من شدَّتها وجهرها»[3].

وقد تفرَّدَ ورشٌ بزيادة صوت المدِّ إذا ما تقدَّم عليه الهمز كما هو الحال في لفظ (سيِّئاتكم) الوارد في هذه الآية، واختلف مَن نقل عنه في مقدار الزيادة في هذا النوع من أنواع المد، فروىٰ عنه بعضُهم القصرَ، وروىٰ فريقٌ آخر التوسُّط، وروىٰ فريقٌ ثالثٌ الإشباعَ، ولكلٍّ حجَّته فيما نقله عنه، فمن روىٰ القصر ممَّن وافق جميع القراء فقد احتجَّ له بأنَّ الهمز استوفىٰ حقَّه من النطق، فلم يُخْشَ علىٰ حرف المدِّ من تأثيره[4]. ومن روىٰ الإشباع حمله علىٰ المتصل في مجاورة

(1) شرح الفاسي علىٰ الشاطبية: 1 / 456، وانظر: النجوم الطوالع، ص: 108.
(2) الكشف: 1 / 46.
(3) النجوم الطوالع، ص: 40.
(4) ينظر: الكشف: 1 / 47، شرح الفاسي علىٰ الشاطبية: 1 / 227.

الهمز؛ وذلك أن الهمز قويٌّ، وحرف المدِّ ضعيف، فزِيدَ في صوت حرف المدِّ تقويةً له[1]. ومن روىٰ التوسُّط حَمَلَهُ علىٰ المتَّصل كذلك، لكنَّه راعىٰ ضعف مقتضىٰ المدِّ بسبب تقدُّم الهمز، فحطَّه عن المتَّصل قليلاً[2].

وإذا جاوزنا هذا إلىٰ استعراض نماذج من القراءات الشاذَّة فإنَّنا نجد الحال كذلك، ولعلَّ استعراض ما جاء من اختلاف أصحاب هذه القراءات في سورة الفاتحة يقف دليلاً علىٰ ذلك، فقد قُرِئ لفظ (الحمد) منصوباً[3]، وقُرِئَ بكسر الدال[4]، وضُمَّتْ لام الجرِّ الداخلة علىٰ لفظ الجلالة (الحمدُ للَّه)[5]، وقرئ (مَالِكَ) بإثبات الألف ونصبه علىٰ النداء، و(مَلْكَ) بإسكان اللام، و(مَلَكَ) علىٰ الماضويَّة مع نصب (يَوْمَ) بعده، وقرئ (مليكِ) علىٰ (فَعِيلٍ). وقرئَ (إيَاكَ) بتخفيف الياء، و(هيّاك) بالهاء، وبفتح الهمزة (أيَّاك)، و(إيَّاك يُعْبَدُ) بالغيبة والبناء لما لم يسمَّ فاعله، وقُرِئ (نِسْتَعِينُ) بكسر النون، وقُرِئ (أَرْشِدْنَا) مكان (اهدنا). وقُرِئ (صِرَاطَ الَذِينَ) بتخفيف اللام، وقُرِئَ (غيرَ المغضوب) بالنصب، وقُرِئ (عليهم) بكسر الميم وصلاً تبعاً لكسرة الهاء، وبضمِّها تبعاً لضمة الهاء أيضاً، وقرئ: (ولا الضَّأَلِّين) بالهمز[6].

فقد اجتمعت في هذه القراءاتِ الشاذَّةِ ظاهرتان لغويَّتان: أولاهما: ظاهرة الإتباع، ومردُّها إلىٰ علم الأصوات، وأخراهما: ظاهرة الترادف، ومردّها إلىٰ علم الدلالة، كما اجتمعت فيها أبوابٌ لغويَّةٌ متنوّعةٌ، عُنِيَ بعضُها بالأصوات، وبعضٌ منها بالصرف، وأخرىٰ بالنحو، ولكلٍّ من هذه الأبواب ما يُسوِّغُه في العربيَّة.

(1) ينظر: الكشف: 1 / 46، شرح الفاسي على الشاطبية: 1 / 224.
(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص: 9.
(3) ينظر: المصدر نفسه، ص:9.
(4) ينظر: المصدر نفسه، ص: 9.
(5) ينظر: مختصرٌ في شواذ القرآن، ص:9.
(6) ينظر: المصدر نفسه، ص:9.

وسأكتفي باستعراض ما جاء في توجيه القراءات المقروء بها في الآية الأولى من هذه السورة تجنّباً للإطالة، فقد قرأ رؤبةُ بنُ العجَّاج لفظ (الحمد) منصوباً[1]، وقرأهُ الحسن البصريُّ بكسر الدال[2]، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة بضمّ لام الجرّ الداخلة على لفظ الجلالة (الحمدُ للَّه)[3]، وتوجيه هذه القراءات الثلاثة على ما يلي:

فأمَّا قراءةُ رؤبة بالنصب فقد وُجِّهت على المصدريَّة، على تقدير حذْف العامل، وإنابة المصدرِ مَنَابَه، كقولهم في الإخبار: (حمداً وشكراً لا كُفْراً)، والتقدير: أَحْمَدُ الله حَمْداً، فهو مصدرٌ نابَ عن جملة خبرية، أوَّ أنَّ النصب وقع على المفعوليَّة، أي: اقرؤوا الحمدَ، أو اتلوا الحمدَ، كقولهم: (اللهمَّ ضَبُعاً وذئْباً)[4]، أي: اجمَعْ ضبُعاً، والأولُ أحسن للدلالةِ اللفظيةِ[5].

ولكن مع ما وُجِّهت به قراءة النَّصب فإنَّ «قراءة الرفع أمكنُ في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة، لأنَّها تدلُّ على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقرٌ لله تعالى، أي: حَمِدَهُ وحَمِدَ غيرُه... ومن نصب فلا بدَّ من عاملٍ، تقديرُه: أحمدُ الله، أو حمِدت الله، فيتخصَّصُ الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث»[6]، وهذا ما اسْتُشِفَّ ممَّا ذهب إليه سيبويهِ من أنَّ الرجل إذا قال: (الحمدُ لله) بالرفع، ففيه من المعنى مثل ما في قوله: حمدتُ الله حمداً، إلاَّ أنَّ الذي يرفع (الحمد) يُخبر أنَّ الحمد منه ومن جميع الخلق لله تعالى، والذي ينصبه يُخبرُ أنَّ الحمد منه وحده لله تعالى[7].

(1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص:9.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص: 9.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص: 9.

(4) هذا قول أثر عن العرب، بيانه أنَّ الذِّئْب والضبع إِذا اجْتمعَا فِي الْغنم تمانعا فتسلم الْغنم، وَمن ثَمَّ قَالوا: (اللَّهُمَّ ضبعا وذئبا). ينظر: المستقصى من أمثال العرب، الزمخشري: 272/1.

(5) ينظر: البحر المحيط: ، ص: 42.

(6) البحر المحيط: 1 / 5.

(7) ينظر: الكتاب: 1 / 319، 328.

وأمَّا توجيه قراءة ضمِّ لام الجر وقراءةِ كسر دال (الحمد) فهو إرادة الإتباع؛ ذلك أن «هذا اللفظ كثُر في كلامهم، وشاع استعمالُه، وهُمْ لِمَا كثر من استعمالهم له أشدُّ تغييرًا، كما جاء عنهم لذلك: لم يَكُ، ولا أَدْرِ، ولم أُبَلْ، وأَيْشِ تقول، وجا يجي، وسا يسو، بحذف همزتيْهما. فلمَّا اطَّرد هذا ونحوُه - لكثرة استعماله - أَتبعوا أحدَ الصوتين الآخَرَ، وشبَّهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر؛ فصارت (الْحَمْدُ لُلَّهِ) كـ(عُنُق) و(طُنُب)، و(الْحَمْدِ لِلَّهِ) كـ(إِبِل) و(إِطِل). إلا أنَّ (الْحَمْدُ لُلَّهِ) بضمِّ الحرفين أسهلُ من (الْحَمْدِ لِلَّهِ) بكسرهما من موضعين: أحدهما: أنه إذا كان إِتْبَاعًا فإنَّ أقيسَ الإِتْبَاع أن يكون الثاني تابعاً للأول؛ وذلك أنه جارٍ مُجرىٰ السبب والمسبِّب، وينبغي أن يكون السببُ أسبقَ رتبةً من المسبِّب، فتكون ضمةُ اللام تابعةً لضمة الدال، كما نقول: مُدُّ وشُدُّ، وشَمَّ وفِرّ، فتتبع الثاني الأول ... والآخر: أن ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لِلَّهِ) بناء، وحرمة الإعراب أقوىٰ من حرمة البناء، فإذا قلت: (الْحَمْدُ لُلَّهِ) فقريبٌ أن يغلب الأقوىٰ الأضعف، وإذا قلت: (الْحَمْدِ لِلَّهِ) جنىٰ البناءُ الأضعفُ علىٰ الإعراب الأقوىٰ»[1].

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام علىٰ من أيَّده ربُّه بالمعجزات، وعلىٰ آله وصحبه النجوم النيّرات.

أمَّا بعد،

فهذه جملةٌ من النتائج التي خلص إليها البحث، أسوقها بين يدي القارئ لعلَّه يُفيد منها:

1. نشأت العلاقة بين القراءات والعربيَّة مع أول مناشدةٍ من قِبَل الحبيب المصطفىٰ - صلوات الله وسلامه عليه – ربَّهُ بالإذن لأمته أن تقرأ القرآن

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلاميَّة، 1420 هـ 1999م: 1 / 37.

علىٰ أكثر من حرفٍ.

2. اتَّضحت معالمُ هذه العلاقة مع اشتراط موافقة القراءاتِ العربيَّةَ لقبولها، والحكم علىٰ صحتها.
3. تجلَّت ملامح هذا الارتباط في شُموليَّة القراءات القرآنيَّة عُلومَ العربيّة.
4. تأكَّدت العلاقة بين العِلمين باشتغال علماء اللغة بالقراءات القرآنيَّة بين مُؤَصِّلٍ لها، ومُقْرِئٍ بها، ومُحْتَجٍّ لصحَّتها، ومُنَافِحٍ عنها، ومُؤَرِّخٍ لها.
5. برزتْ مكانةُ القراءاتِ عند أهل اللغة بتصييرها ديواناً يجمع خصائصَ لغتِهم، ويُبْرِزَ سِمَاتِها.
6. ازدادت القراءاتُ القرآنيَّةُ قدْراً عند اللغويّين باعتمادهم إيَّاها مصدراً للتقعيد اللغويّ، والاستشهاد لِمَا سُنَّ من قواعد العربيَّة.
7. جَسَّدَ الرسمُ العثمانيُّ تلك العلاقةَ القائمةَ بين القراءاتِ والعربيَّةِ من خلال إقراره الأصول اللغويةَ وما تفرَّع عنها، وإشاراته إلىٰ ما احتملته القراءات من دلالاتٍ متعدِّدةٍ، وصِيَغٍ متنوِّعةٍ.

والله أعلم

==========

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1 - إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، (ت:665هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده – مصر، د. ت.

2 - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، د. عفيف دمشقية، منشورات معهد الإنماء العربي - بيروت، ط / 1، 1978م.

3 - إعجاز القرآن، مصطفى صادق الرافعي، منشورات مكتبة مصر. د.ت .

4 – إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت:616 هـ)، دار الفكر، 1414هـ 1993م.

5 - أوضح المسالك، لابن هشام جمال الدين عبد الله الأنصاري، دار الجيل، بيروت، 1979م.

6 - البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت:745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ.

7 - البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت:794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، د. ت.
8 - التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية بيروت، 1421هـ - 2000م.
9 - جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت:444هـ)، منشورات جامعة الشارقة، الإمارات، ط / 1، 1428هـ-2007م.
10 - جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين علي بن أحمد السخاوي، (ت:643هـ)، تحقيق: د.علي حسين البواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط / 1، 1408، 1987م.
11- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت:370هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1401 هـ.
12 - حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق: سعيد أفغاني، مؤسسة الرسالة، 1402 هـ - 1982م، ط / 2.
13- - الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، وضع حواشيه وعلَّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، منشورات دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط / 1، 1421 هـ 2001 م .
14- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت: 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط / 1، 1414هـ - 1993.
15 – سنن الترمذي، تحقيق صدقي محمد جميل العطار، خرّج أحاديثه وعلق عليه عبد القادر عرفان العشا حسونة، دار الفكر، 1421هـ 2001 م.
16 - شرح الفاسي على الشاطبية، المسمَّى بـ(اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة)، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي، (ت:656هـ)، تحقيق: عبد الرزاق ابن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الرياض، ط / 2، 1431هـ 2010م.
17- شرح المفصل لابن يعيش لموفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت: 643هـ)، عالم الكتب- بيروت، د. ت.
18 - الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، د. ت.
19 - غاية النهاية، شمس الدين أبو الخير، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.
20 - في رحاب القرآن الكريم: محمد سالم محيسن، مكتبة الكلِّيات الأزهريَّة، 1400 هـ - 1980م.
21 - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. مكتبة الخانجي - القاهرة، د. ت.
22 - القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، تأليف: د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، ط / 1، 1418 هـ 1998م.
23 - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. سالم عبد العال مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، د . ت.
24 - كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط / 4، 1426هـ - 2006م.
25 - لسان العرب المحيط لابن منظور، قدم له الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب – بيروت، د. ت.
26 - متن طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصحَّحه: وليد بن رجب بن عبد الرشيد، مكتبة أولاد الشيخ

للتراث، د. ت.
27 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ والإيضاح عنها، لابن جنّي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
28 - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، د. ت.
29 - المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت:538هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط / 2، 1987م.
30 - مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، د. ت.
31 - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للشيخ إبراهيم المارغني، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ - 1995م.
32- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (ت:833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د. ت.